

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٤٢٩ لسنة ٢٠٠٠

باعتبار مشروع إنشاء جناحية الكناينة الآخذة من ترعة السلام
البر الأيسر كيلو ١٦,٠٥٠ بطول ١,٩٥٠ كم بناحية الكناينة والسرور الأسفل
محافظة الدقهلية من أعمال المنفعة العامة

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٩٩ بالتفويض في بعض الاختصاصات ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إنشاء جناحية الكناينة الآخذة من ترعة السلام
البر الأيسر كيلو ١٦,٠٥٠ بطول ١,٩٥٠ كم بناحية الكناينة والسرور الأسفل
محافظة الدقهلية ، وذلك على الأراضي البالغ مساحتها ٧ أفدنة و ١٣ قيراطاً وسهمين
والموضحة حدودها ومعالمها بالمذكرة والرسم التخطيطي الإجمالي المرفقين .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١١ ربيع الأول سنة ١٤٢٩ هـ

(الموافق ١٤ يونية سنة ٢٠٠٠ م)

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / عاطف عبيد

مذكرة

للعرض على السيد الأستاذ الدكتور / رئيس مجلس الوزراء

بشأن قرار المنفعة العامة لمشروع إنشاء جناحية الكتانية الآخذة من ترعة السلام

البر الأيسر كيلو ١٦,٠٥٠ بناحية الكتانية والسرو الأسفل محافظة الدقهلية

تمشياً مع السياسة العامة للدولة في زيادة الرقعة الزراعية بالتوسع الأفقي في الأراضي المستصلحة فقد روى إنشاء جناحية الكتانية بطول ١٠٩٥٠ كيلو متر ويعرض ١٦,٢٥ متر لرى زمام ١٠٠٠ فدان عبارة عن أرض مجففة من بحيرة المنزلة صالحة للزراعة بر أيسر ترعة السلام بقرية انكناينة والسرو الأسفل محافظة الدقهلية ، وذلك لعدم وجود مصدر رى بهذه الأراضي .

يستلزم تنفيذ هذا المشروع اتخاذ إجراءات نزع ملكية الأراضي والعقارات اللازمة له والتي تبلغ مساحتها الإجمالية ٧ أفدنة و ١٣ قيراطاً وسهحين والبيئة على الخرائط المعتمدة المرفقة .

وقد وافق المجلس الشعبي المحلي لمحافظة الدقهلية بجلسته المنتهية بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٣ على اتخاذ إجراءات نزع ملكية الأراضي اللازمة للمشروع .

كما وافق السيد الأستاذ الدكتور / نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي على المشروع .

ولما كان قد صدر قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٩٩ بتفويض سيادتك في مباشرة اختصاص رئيس الجمهورية المنصوص عليها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة .

فإن الأمر يقتضي صدور قرار سيادتك باعتماد هذا المشروع من أعمال المنفعة العامة تمهيداً لنقل ملكية الأراضي والعقارات اللازمة له إلى الدولة أو نزع ملكيتها ، وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ المشار إليه .

وزير الموارد المائية والرى

تحريراً في ٢١/٤/٢٠٠٠

د / محمود أبو زيد